

تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر 2000-2009

د. حسين علي الزويد*

أ. شريفة بوالشعور**

جامعة آل البيت - الأردن

Abstract

This study assess and analyze the impact of exports on economic growth in Algeria during the period 2000-2009, in order to achieve this goal ordinary least squares method was used. And depending on the findings of the study was proposed a set of recommendations focused on the whole about the need to speed up Algeria's policy of freeing itself from dependence on the hydrocarbon sector and the need to focus on the diversification of exports through the guidance of their oil surpluses to invest in areas vital and productive.

المقدمة:

إن المبادلات التجارية أول ما يبررها هو استحالة انغلاق أي اقتصاد على نفسه، و مهما كانت الإمكانيات التي يتوفر عليها أي اقتصاد و مستويات التقدم التي يصلها يبقى في حاجة دائمة إلى التجارة الخارجية، التي تساعد في الحصول على ما يحتاج إليه من سلع و خدمات لا ينتجها البلد أو ينتجها بتكاليف مرتفعة من خلال عملية الاستيراد، و كذلك تمكنه من تصريف الفائض من الإنتاج من خلال عملية التصدير.

* أستاذ مساعد بجامعة جامعة آل البيت - الأردن البريد الالكتروني : Husseinah@yahoo.com

** طالبة ماجستير جامعة آل البيت، الأردن البريد الالكتروني : cherifabouchaour@yahoo.fr

أما التصدير و الذي يمثل موضوع بحثنا نظرا للأهمية التي يحتلها من حيث قدرته في الحفاظ أو زيادة الدخل الوطني للدول المتقدمة و تحقيق النمو الاقتصادي بالنسبة للدول النامية إذ أنه يمثل أحد المتغيرات التفسيرية في دالة النمو، و لهذا تسعى الدول المتقدمة و الدول النامية على حد سواء إلى زيادة الصادرات و فتح الأسواق العالمية و مواجهة المنافسة المتزايدة. و تعتبر الصادرات من أهم مصادر العملة الأجنبية ما ينعكس بالإيجاب على تحسين القدرة الشرائية، و ليس هذا فقط بل تتعدى إلى الدفع بالإنتاج الوطني إلى التحسن و التنوع و الاهتمام بالجودة و توسيع حجم الإنتاج مما يساهم في زيادة نمو الناتج المحلي، و هذا ما يؤدي بالتأكيد إلى زيادة المدخرات الوطنية، كما أن زيادة معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي ستعكس على تنمية مختلف القطاعات الخدمية و الإنتاجية.

و على اعتبار أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد فتي يسعى إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي و تبني سياسة اقتصاد السوق كمرجع اقتصادي فإنها تصبح من الدول المعنية في نطاق حتمية التبادل نتيجة طابعها الجغرافي، خاصة و أنها تتربع على مساحة شاسعة تتوفر فيها على خيرات لا حصر لها تتنوع بين نباتية , حيوانية و باطنية (معادن و محروقات)....

و رغم توفر الاقتصاد الجزائري على كل هذه الإمكانيات الكبيرة و الثروات المتعددة فإنه عند دراستنا لتجارها الخارجية (التي يتوقف نجاحها على الصادرات)، و عند تحليل الميزان التجاري فإنه يبرز لنا الحصة الكبيرة للصادرات من المحروقات و التي تشكل ما يقارب 97% من إجمالي مداخيل العملة الصعبة و إيرادات الخزينة العمومية للدولة، حيث تبقى الصادرات خاضعة لاحتكار مادة واحدة (المحروقات) و هذا ما أضفى صفة المشاشة على الاقتصاد الوطني إذ أنه أصبح عرضة للانهيار مع أبسط تقلبات التي تمس السوق النفطي، و هذا ما شهدته الجزائر سنة 1986 عشية انخفاض أسعار البترول و وصوله إلى مستويات دنيا، مما أدى إلى ظهور تصدع كبير في الاقتصاد الوطني و أدخل الجزائر في أزمة اقتصادية مازالت تتجرع أثرها إلى يومنا هذا.

و حيث أن الدراسات السابقة ركزت في الغالب على تحليل الصادرات الإجمالية للجزائر، فإن هذه الدراسة سوف تركز على الصادرات السلعية دون المحروقات حيث لا توجد مشكلة في

الصادرات النفطية التي تحقق فائضا في الميزان التجاري. و هنا تأتي الأهمية للقيام بمثل هذه الدراسة في تحديد أثر الصادرات السلعية على النمو الاقتصادي.

إشكالية الدراسة:

أدت أزمة 1986 (أزمة انخفاض البترول إلى مستويات دنيا) إلى إعادة النظر في النظام المتبع، و دخلت الحكومة آنذاك سلسلة من الإصلاحات الجذرية عن طريق سلسلة من القوانين و التنظيمات و ذلك تمهيدا للانتقال إلى اقتصاد السوق و كان من نتائج هذه الإصلاحات: تحرير التجارة الخارجية و رفع احتكار الدولة عنها مما أدى بشكل منطقي إلى زيادة حجم المبادلات و سرعتها و نمو في الميزان التجاري خاصة في الفترة ما بين 1988-1990.

هذا كله أثر بصفة مباشرة على الاقتصاد الجزائري الذي يعد اقتصادا ريعي بالدرجة الأولى، و كل ما سبق ذكره يفرض عليها الاهتمام بترقية الصادرات خارج المحروقات التي لها أثر فعال في تحقيق التوازن و النمو الاقتصادي، خاصة و أن البعض يري في تحرير التجارة ما هو إلا تحرير بسيط للواردات و هذا ما يشكل خطرا على الاقتصاد الجزائري الذي يعاني من تبعية كبيرة للصادرات من المحروقات التي لا يمكن أن تحقق التوازن المنشود إلا إذا كانت مدعومة بالصادرات السلعية و هذا ما دفعنا إلى طرح الإشكالية التالية:

ما هو أثر الصادرات السلعية من غير المحروقات في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر؟

و رغبة في الإحاطة بالموضوع و توضيح الإشكالية بشكل أفضل تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو أثر و دور الصادرات السلعية في النمو الاقتصادي في الجزائر؟
- ما هو أثر التغير في الصادرات على التغير في الناتج المحلي الإجمالي؟
- ما هو أثر نمو الاستثمارات المحلية و على الناتج المحلي الإجمالي؟

سنحصر تقدير النموذج خلال الفترة بين (2000-2009) نظرا لتوفر البيانات الرسمية من الديوان الوطني للإحصاء ONS، و سنقوم بدراسة مدى تأثير نمو الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر، و ستقتصر الدراسة على الصادرات الغير نفطية (السلعية) و ذلك لإبراز مدى أهمية هذه الأخيرة و التأكيد على عدم إهمالها و استغلال الوفرة الناتجة عن الطفرة البترولية

و ذلك لمواجهة التقلبات الظرفية في السوق العالمية للنفط، إضافة إلى تحديد العوامل المستقلة التي تؤثر على النمو الاقتصادي.

وبغية الوصول إلى الهدف المنشود سنعتمد على المنهج التالي:

المنهج الوصفي التحليلي: و ذلك من خلال تحليل الصادرات السلعية خلال الفترة (2000-2009)، من حيث تطورها بشكل إجمالي. بالإضافة إلى استخدام المنهج القياسي و الإحصائي في التحليل الاقتصادي بهدف تسهيل قياس المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في النماذج القياسية.

أدوات الدراسة:

سيتم تقدير حجم الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر، من خلال نماذج الانحدار المتعدد Multiple Regression بالصيغتين الخطية و اللوغارتمية لإظهار أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع في النماذج الاقتصادية المستخدمة، وقد تم فحص مدى سكون (stationarity) السلاسل الزمنية لكل متغير باستخدام اختبار جذر الوحدة (unit root test). و قد تم تقدير الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى O.L.S و ذلك من خلال البرنامج الإحصائي Eviews.

نموذج الدراسة والمتغيرات¹:

هناك عدة نماذج قد تم استخدامها في الدراسات التي تناولت تحليل العلاقة بين متغيري النمو الاقتصادي والصادرات كما سبق الإشارة إليها. وفي هذه الدراسة سوف نستخدم نموذج من ثلاثة متغيرات، وتحديدًا الناتج المحلي الإجمالي (GDP) كمتغير تابع يمثل النمو الاقتصادي، على افتراض أنه دالة في كل من الصادرات كمتغير اقتصادي خارجي والاستثمار كمتغير اقتصادي داخلي، ويأخذ النموذج الصيغة الرياضية العامة التالية:

$$GDP = f(EXP, INVS) \dots\dots\dots (1)$$

حيث:

GDP: قيمة الناتج المحلي الإجمالي .

EXP : قيمة صادرات الدولة من السلع.

INVS : قيمة إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت ممثلاً للاستثمار المحلي .

وبيانات المتغيرات هي في قيمتها الحقيقية ومقاسة بالدينار الجزائري (مقدرة بالملايين)، بالأسعار الثابتة لعام 2000 2009م حسب الديوان الوطني للإحصاء. ويصبح النموذج في صيغته القياسية التالية:

$$GDP = f(EXP, INVS) + \varepsilon = a + b_1 EXP + b_2 INVS + \varepsilon \dots\dots\dots(2)$$

حيث أن (ε) يمثل حد الخطأ العشوائي للمعادلة (*error term*) والذي يفترض أن قيمه موزعة توزيعاً طبيعياً وبوسط حسابي = صفر وتباين ثابت $U_1 \sim N(0, \sigma^2)$ وهذه الفروض ضرورية للحصول على مقدرات غير متحيزة وتتصف بالكفاءة لكل معلمة من معلمات النموذج (a, b_1, b_2) وطبقاً للنظرية الاقتصادية فإن التوقعات المسبقة تشير إلى أن أثر الصادرات وأثر الاستثمار على النمو الاقتصادي يجب أن يكون موجباً، أي أن: ⁽¹⁾

$$b_1 > 0, b_2 > 0$$

$$\frac{\partial GDP}{\partial EXP} > 0, \frac{\partial GDP}{\partial INVS} > 0$$

تقدير نموذج الدراسة²:

سنقوم بتقدير نموذج الدراسة خلال الفترة 2000-2009م، و يكون النموذج بالشكل التالي:

$$\ln GDP_t = \alpha + \beta_1 \ln EXP_t + \beta_2 \ln INVS + \varepsilon_t \dots\dots (3)$$

و بالاعتماد على الدراسة السابقة ل (عابد بن عابد العبدلي) قد تم استخدام لوغاريتم المتغيرات في النموذج ليصبح نموذج لوغاريتم ي مزدوج (Double-log regression)

(model) لتلافي وجود مشاكل قياسية محتملة، إضافة إلى أن مقدرات النموذج اللوغاريتمي المزدوج تعبر عن المرونات، أي مرونة كل من الصادرات والاستثمار بالنسبة للنمو الاقتصادي، وتصبح مرونة الصادرات، والاستثمار بالنسبة للنمو الاقتصادي هي β_1 ، β_2 على التوالي . وإثبات ذلك نفترض أن العلاقة الدالية في نموذج الدراسة هي:

$$\eta_{\exp}GDP = \alpha EXP^{\beta_1} \cdot INVS^{\beta_2} e^{\varepsilon}$$

وحيث أن مرونة الصادرات بالنسبة للنمو الاقتصادي هي:

$$\eta_{\exp} = \frac{\partial GDP}{\partial EXP} \times \frac{EXP}{GDP}$$

وبمفاضلة النمو الاقتصادي بالنسبة للصادرات نحصل على:

$$\frac{\partial GDP}{\partial EXP} = \beta_1 (\alpha EXP^{\beta_1-1} \cdot INVS^{\beta_2} e^{\varepsilon})$$

$$\frac{\partial GDP}{\partial EXP} = \beta_1 (\alpha EXP^{\beta_1} \cdot INVS^{\beta_2} e^{\varepsilon}) EXP^{-1}$$

وبعد الترتيب تصبح:

$$\frac{\partial GDP}{\partial EXP} = \beta_1 \times \frac{\alpha EXP^{\beta_1} \cdot INVS^{\beta_2} e^{\varepsilon}}{EXP}$$

وبالتعويض في البسط من العلاقة الدالية في النموذج نحصل على:

$$\frac{\partial GDP}{\partial EXP} = \beta_1 \times \frac{GDP}{EXP}$$

وبالتعويض عن قيمة $\frac{\partial GDP}{\partial EXP}$ في صيغة المرونة أعلاه يصبح:

$$\eta_{exp} = \beta_1 \times \frac{GDP}{EXP} \times \frac{EXP}{GDP}$$

وبعد الاختصار تصبح: $\eta_{exp} = \beta_1$ وهكذا بالنسبة لمرونة الاستثمار بالنسبة للنمو الاقتصادي.

الأساس النظري للعلاقة بين النمو الاقتصادي والصادرات.

احتلت التجارة الخارجية أهمية خاصة في الفكر الاقتصادي منذ القدم نظرا لكونها أداة رفاهية و نمو و تعاون، كما يعتبر التصدير أحد الأركان الأساسية في عملية الإنماء الاقتصادي بالنسبة للدول المتقدمة و النامية على حد سواء.

حيث نجد أن النظرية التجارية دعت إلى تشجيع الصادرات من السلع الصناعية بكافة الوسائل و العمل بشكل مستمر على إيجاد وتوسيع الأسواق الخارجية الجديدة، أما النظرية الكلاسيكية فقد رأت أن التجارة الخارجية من خلال الصادرات تعمل على توسيع القاعدة الإنتاجية في الاقتصاد وتحقيق العلة المتزايدة وتحريك الاستثمار على وجه يضمن الحصول على أكبر كفاية.

أما النظريات الحديثة فقد أبرز كيتز الاهتمام البالغ في تحليل أهمية و دور الصادرات كأحد مكونات الدخل القومي حيث تسهم الصادرات من خلال عمل المضاعف بزيادة الدخل بصورة أكبر من قيمتها المباشرة.

1- متغيرات الدراسة:

تعريف الصادرات:

يعني قدرة الدولة ممثلة في جهازها الإنتاجي على تحقيق تدفقات سلعية و خدمية و معلوماتية و مالية و ثقافية و سياحية و بشرية إلى دول و أسواق عالمية و دولية أخرى بغرض تحقيق أهداف الصادرات من قيمة مضافة و توسع وانتشار و نمو فرص عمل و التعرف على ثقافات أخرى و تكنولوجيا جديدة و غيرها⁴. و في هذه الدراسة سيمثل المتغير المستقل الأول.

تعريف النمو:

هناك عدة تعاريف للنمو الاقتصادي، وعلى العموم يمكن تعريف النمو بالزيادة المستمرة و الموجبة في كمية السلع و الخدمات المنتجة في محيط اقتصادي معين، بدولة ما في فترة معينة من الزمن.

غير أنه هناك من يعرف النمو الاقتصادي بالزيادة الكمية لكل من الدخل القومي والناتج القومي و بشكل عام هو زيادة الدخل للدولة معينة. سيتم دراسته على اعتبار أنه المتغير التابع و البحث عن مدى تأثيره بالمتغيرين المستقلين حجم الصادرات و الاستثمار. ويتم قياس النمو الاقتصادي باستخدام النسبة المئوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي، وتقارن النسبة في سنة معينة بسابقتها.

تعريف الاستثمار:

الاستثمار عبارة عن التضحية بالاستهلاك في الوقت الحالي أملاً في الحصول على عوائد أكبر في المستقبل من خلال توجيه الجزء المدخر من الموارد المالية حالياً لإشباع رغبات مستقبلية. من خلال هذه الدراسة سيتم دراسة مدى تأثيره على المتغير التابع (النمو) باعتباره المتغير المستقل الثاني و نستهدف في هذا البحث الاستثمار المحلي و دوره في تنمية الصادرات خارج المحروقات و بالمثل مساهمته في تحقيق النمو و الاستقرار الاقتصادي.

2- الصادرات في الفكر الاقتصادي:

تحتل التجارة الخارجية في الفكر الاقتصادي أهمية بالغة لما لها من دور كبير في تحقيق النمو الاقتصادي و زيادة رفاهية الشعوب من خلال النشاط التصديري، هذا الأخير الذي يعد أحد ركائز النمو في الدول المتقدمة و النامية على حد سواء.

و نجد في الفكر الاقتصادي التجاري أن الثروة تتمثل في المعادن النفيسة و رأوا أن التجارة الخارجية هي السبيل الوحيد لتحقيق القدر الأكبر من الثروة، و لدى نادي الماركنتليون بضرورة تدخل الدولة للحفاظ على ارتفاع الصادرات مما يضمن ميزان تجاري موجب (سياسة حمائية).

أما في الفكر الكلاسيكي فنجد أن كل من آدم سميث الذي يشجع حرية التجارة الخارجية من أجل تسهيل تصريف الفائض كما اعتبر أن النمو الاقتصادي يعتمد على زيادة الإنتاجية من خلال تقسيم العمل. وكذلك ريكاردو الذي قام بإبراز دور التجارة الخارجية في تحقيق النمو الاقتصادي بشكل أكثر، و تناول الفكر الكلاسيكي دور الصادرات في تحقيق قاعدة إنتاجية واسعة في الاقتصاد من خلال تحقيق الغلة المتزايدة و تحريك الاستثمار بالشكل الذي يضمن الاستخدام الأمثل للموارد المحلية و اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في ميدان إنتاج السلع التصديرية مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي الأمر الذي يؤدي إلى تحريك النمو الاقتصادي.

أما في الفكر الاقتصادي الحديث فنجد كينز Keynes الذي يرى بأن زيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة الدخل، بحيث تكون الزيادة أكبر من قيمتها المباشرة لأن الزيادة تتم من خلال المضاعف، و يرى Myrdal أن اقتصار صادرات الدول النامية في المواد الأولية يؤدي إلى زيادة التفاوت بين الدول النامية و المتقدمة، و لهذا نادى Nurkse بضرورة الاهتمام بالدول النامية نظرا للعقبات التي تواجهها في أسواق الدول المتقدمة مما يستدعى ضرورة اتخاذ الإجراءات المناسبة لتنمية الصادرات.⁵

3- مبررات اللجوء إلى تنمية الصادرات

مرت الجزائر بظروف اقتصادية صعبة أدت إلى تعثر مسار النمو وزيادة حالة الركود التضخمي وارتفاع الأسعار مع تزايد حدة البطالة، وكان نتيجة تراكم هذه المشاكل زيادة حدة الضغوط وتدهور مستويات المعيشة نظرا لانخفاض دخلها، وتعود الأسباب إلى ما يلي:

أ- العولمة الاقتصادية:

العولمة الاقتصادية تعني تداخل أسواق العالم في حقل إنتاج السلع والخدمات و رؤوس الأموال و اليد العاملة ضمن إطار حرية الأسواق بحيث يصبح من الضروري اندماج الأسواق الوطنية في سوق عالمية شاملة و بدفع الأمم إلى إقامة علاقات اقتصادية و تجارية متحررة من جميع القيود.

و إذا كانت الرغبة قائمة في الجزائر من أجل تنمية الصادرات خارج المحروقات لإحداث التوازن و النمو الاقتصادي المنشود في هيكلها فانه يجب عليها الخضوع لتحديات العولمة، السابقة الذكر و التي لا يمكن إخفائها خصوصا ألما تتجلى في حركات التكامل الاقتصادي خاصة في الدول المتقدمة و العظمى التي و جدت أسواق عالمية لتصدير منتجاتها و زيادة المنافسة و التبادل التجاري العالمي و لهذا ظهرت ملامح العولمة في: نشوء التكتلات الاقتصادية والشركات متعددة الجنسيات كما ظهرت في الأشكال الأخرى للتكامل الاقتصادي⁶.

ب- معدل التبادل:

هو عدد الوحدات المستوردة التي تحصل عليها الدولة مقابل كل وحدة تصدرها إلى الخارج، و من التعريف نعي أهمية معدل التبادل الدولي للرفاهية الاقتصادية في أي بلد، و المعروف عن هيكل الصادرات في الجزائر يتكون من سلع نفطية و مواد أولية بيد أن وارداتها تتكون من سلع صناعية و مواد غذائية، و هذا الاختلاف في بنية الصادرات و الواردات مرتبط أساسا بطبيعة و هيكل الجهاز الإنتاجي، السائد و لقد شهدت معدلات التبادل الدولية تدهورا في غير صالح الدول النامية (و من بينها الجزائر)، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى اتجاه أسعار السلع الصناعية التي تصدرها الدول المتقدمة الصناعية، إلى الدول النامية، إلى الارتفاع الشديد، مقابل اتجاه أسعار

السلع الدولية، باستثناء البترول إلى الانخفاض. ويرجع السبب وراء الانخفاض النسبي في أسعار المواد الأولية إلى تراخي الطلب العالمي.

ج- الدين الخارجي:

يعد الإهتمام بالتصدير هو السبيل الوحيد لمواجهة العجز المتراكم في موازين مدفوعات الدول، ولا شك أن العالم اليوم يمر بتغيرات سريعة تعكس تباين مستويات الإنتاج والأداء الصناعي للدول المختلفة الأمر الذي يضيف المزيد من المسؤولية على عملية تطوير التصدير ومفاهيم وأساليب التسويق الخارجي للدول النامية، وبالنسبة للجزائر يجب عليها رسم إستراتيجية قوية لترقية الصادرات الغير نفطية لتحقيق النمو الاقتصادي فالتنمية المنشودة.⁷

4-العلاقة السببية بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي.

تسعي الجزائر اليوم لخلق مناخ استثماري (اقتصاد السوق) لتعويض غيابها قبلا فقامت مثلا بسن قانون المحروقات في 2005 لتشجيع استكشاف منابع طاقة جديدة كما تسعى الآن لجلب نظر أوروبا و الاتحاد الأوروبي و هذا الاتجاه يساعدها على ترقية صادراتها و الاستفادة من التصدير بالإعفاء من الرسوم الجمركية و في نفس السياق تخفض هي الأخرى تدريجيا رسومها على الواردات.

تقدير اثر الصادرات السلعية على النمو الاقتصادي في الجزائر 2000-2009

د.حسين على الزيود +أ. شريفة بوالشعور

الجدول 1: تطور التجارة الخارجية (2009/1995)

الوحد: الدولار الأمريكي.

السنة	الصادرات السلعية FOB	المستوردات السلعية CIF	الميزان التجاري	نسبة تغطية الصادرات للمستوردات
1995	498450	513 192,50	-14742.5	97.12
1996	740810,9	498 325,50	242485.4	148.66
1997	791767,5	501 579,90	290187.6	157.85
1998	588875,6	552 358,60	36517	106.61
1999	840 516,50	610 673,00	229843.5	137.63
2000	1 657 215,60	690 425,70	966 789,90	240
2001	1 480 335,80	764 862,40	715 473,40	193,5
2002	1 501 191,90	957 039,80	544 152,10	156,9
2003	1 902 053,50	1 047 441,40	854 612,10	181,6
2004	2 337 447,80	1 314 399,80	1 023 048,00	177,8
2005	3 421 548,30	1 493 644,80	1 927 903,50	229,1
2006	3979000,9	1 558 540,80	2420460,1	257
2007	4356730,5	1984650	2372080.50	219.5
2008	5 142 670	2 572 033	2 570 637	201
2009	2 840 493	3 165 626	325 133	112

المصدر: الديوان الوطني للإحصاءات ⁸ ONS.

كما وقعت الجزائر معاهدات ثنائية الأطراف مع 20 دولة أوروبية بالإضافة إلى الصين، ماليزيا و
اليمن و أيضا اتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية في مخطط استثمار في جويلية 2001 و كل
هذا من شأنه أن يعزز قدراتها التصديرية.

و لتحديد علاقة حجم الصادرات بالنمو الاقتصادي سنحاول تحليل العلاقة بين التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي.

• **تطور الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة (1995-2009):**

من خلال الجدول أدناه يمكننا دراسة تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2009-2000) و معرفة نوع الرصيد المحقق، و من الجدول نلاحظ أن هناك فائض محقق طول الفترة الميينة في الجدول ماعدا سنة 1995 التي حققت عجز، بينما نجد أن سنة 1996 حققت فائض ناتج عن ارتفاع الصادرات السلعية.

ويمكن تفسير الرصيد السالب سنة 1955 لارتفاع الواردات و ذلك تزامنا مع تحرير الجزائر للتجارة خلال هذه الفترة، أما الرصيد الموجب خلال سنتي 1996-1997 راجع لتسديد الجزائر لديونها من خلال الصادرات، ثم حدوث انخفاض سنة 1998، إلا أنه بعد ذلك نلاحظ استمرار الرصيد الموجب للميزان التجاري بوتيرة متزايدة خلال الفترة 1999-2008 ثم نلاحظ انخفاض سنة 2009 بالرغم من الإجراءات و التدابير المتخذة من قبل الحكومة الجزائرية للنهوض بقطاع التصدير خارج المحروقات.

الجدول 2: بنية الصادرات الجزائرية.

من خلال الجدول يمكن استخلاص ما يلي: تركز الصادرات الجزائرية أسسا على تصدير منتج واحد و هو المحروقات بنسبة 96% إلى 98% في المتوسط من إجمالي الصادرات، و أنه لا تمثل الصادرات خارج المحروقات سوى نسبة ضئيلة تقدر بحوالي 2 إلى 4% فقط من إجمالي الصادرات.

تقدير اثر الصادرات السلعية على النمو الاقتصادي في الجزائر 2000-2009

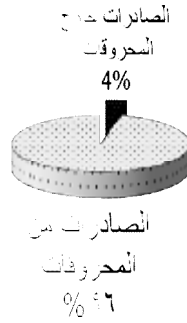
د.حسين على الزبود +أ. شريفة بوالشعور

• بنية الصادرات الجزائري من محروقات و خارجه⁹:

الوحدة: ملايين الدينارات.

السنات	الصادرات خارج المحروقات		الصادرات من المحروقات		الجموع
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة
1991	375	3.10	11725	96.90	12100
1992	449	4.14	10388	95.86	10837
1993	479	4.75	2612	95.25	10091
1994	287	3.44	8053	96.56	8340
1995	519	3.88	12856	96.12	13375
1996	882	6.35	13007	93.65	1E+05
1997	516	5.04	2724	94.96	10240
1998	358	3.51	9855	96.49	10213
1999	438	3.50	12084	96.50	12522
2000	623	3.18	18952	96.82	19575

الشكل (3): نسبة الصادرات خارج المحروقات من إجمالي الصادرات.

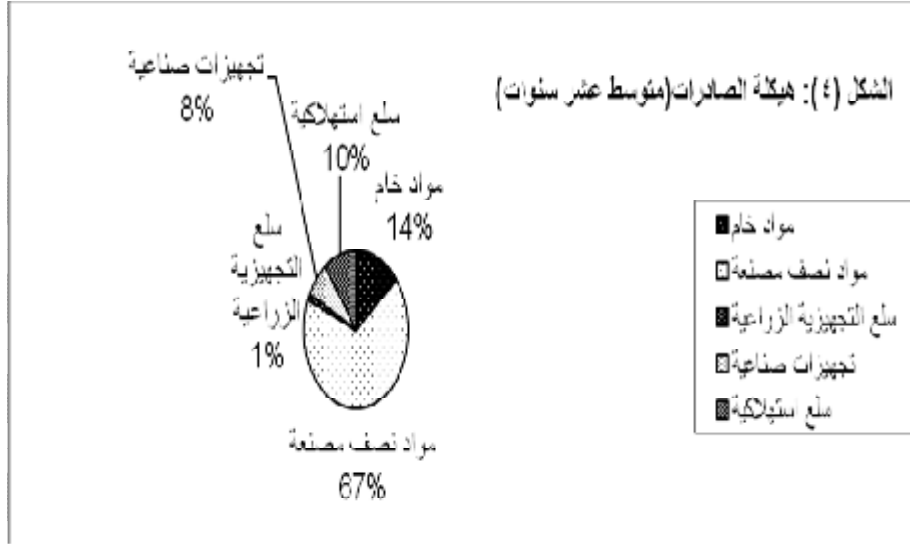


و في محاولة لتوضيح هيكل الصادرات خارج المحروقات نقدم الشكل (4) و ذلك من أجل معرفة أهم المنتجات و الخدمات التي تصدرها الجزائر.

• هيكل الصادرات السلعية في الجزائر:

دراسة هيكل الصادرات أمر ضروري، و للتعرف على هذا الأخير وحب حصر و تحديد الخيرات والإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر و التي من شأنها السماح بالخروج من حالة التبعية لقطاع المحروقات.¹⁰ من الشكل نلاحظ ما يلي:

تكمن أهم المنتجات غير النفطية الموجهة للتصدير في: المواد النصف المصنعة، مواد غذائية، مواد خام، سلع تجهيزية صناعية و زراعية و مواد استهلاكية غير غذائية. دراسة هيكل الصادرات أمر ضروري، و للتعرف على هذا الأخير وحب حصر و تحديد الخيرات والإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر و التي من شأنها السماح بالخروج من حالة التبعية لقطاع المحروقات.¹¹



المصدر: المركز الوطني للإعلام والإحصاء.

حيث تحتل المنتجات نصف المصنعة الصدارة في قائمة الصادرات خارج المحروقات بنسبة مؤوية تقدر ب 68% من إجمالي الصادرات، و تليها المواد الخام بنسبة متوسطة تقدر ب 14 %، ثم نجد في المرتبة الثالثة المواد الغذائية بنسبة تقدر ب 10% و بعدها سلع التجهيز الصناعية بنسبة تقدر ب 7% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات كما تبقي التجهيزات الزراعية في المرتبة الأخيرة بنسبة لا تتعدى 1% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات.

و نتيجة لما سبق تبقي الصادرات الغير نفطية ضئيلة جدا إذا ما قورنت بنسبة صادرات المحروقات مما يجعل اقتصادنا مرتبط إلى حد كبير بعائدات صادرات المحروقات.

و لهذا فإن الهيكل الحالية للصادرات خارج المحروقات تظهر ضرورة تنويع الصادرات خارج المحروقات كمطلب أساسي من أجل نجاح الجزائر في الاندماج في السوق العالمية و تحقيق النمو الاقتصادي¹²

الإطار العملي: اختبار جذر الوحدة Unit root t-test:

الجدول 3: يبين علاقة النمو الاقتصادي مع باقي المتغيرات الاقتصادية الكلية (الصادرات السلعية و الاستثمار المحلي)

INVESTISMENT		EXPORTATION		القيمة مليون دينار GDP		
القيمة مليون دينار		القيمة مليون دينار				
INVST	loginvst	EXPO	logexpo	GDP	loggdp	السنة
5495.41	3.74	1 657 215.60	6.22	5746832.95	6.76	2000
138038.84	4.14	1 480 335.80	6.17	5240501.20	6.72	2001
368 882	5.57	1 501 191.90	6.18	5976681.12	6.78	2002
490 459	5.69	1 902 053.50	6.28	6587009.00	6.82	2003
386 402	5.59	2 337 447.80	6.37	6956104.00	6.84	2004
511 529	5.71	3 421 548.30	6.53	7189858.56	6.86	2005
707 730	5.85	3 979 000.90	6.60	7864381.80	6.90	2006
932 101	5.97	3 388 441.56	6.53	8369746.56	6.92	2007
2 401 890	6.38	9 772 372.21	6.99	8404547.58	6.92	2008
907 882	5.96	4 466 835.92	6.65	8381104.12	6.92	2009

من اعداد الباحثة.

بما أن متغيرات النموذج عبارة عن سلاسل زمنية تمتد من 2000-2009 وحيث أنه في الغالب إدخال السلاسل الزمنية في نموذج الانحدار يفضي إلى نتائج مضللة مثل ارتفاع قيمة معامل التحديد (R^2) حتى في ظل عدم وجود علاقة حقيقية بين المتغيرات، وهذا ما يوصف بالانحدار الزائف (spurious regression). لذلك لابد من التأكد من سكون هذه السلاسل الزمنية لكل متغير على حده (حيث أن السلسلة الساكنة هي التي تظل متوسطاتها وتباينها ثابتة مع مرور الزمن). بما أن متغيرات النموذج عبارة عن سلاسل زمنية تمتد عبر الفترة 2000-2009، لذلك سيتم التأكد من سكون هذه السلاسل الزمنية لكل متغير على حده. لاختبار سكون السلاسل الزمنية (stationarity) لمتغيرات نموذج الدراسة فإن ذلك يتطلب اختبار جذر الواحد (unit root test).

اختبار جذر الوحدة لمتغيرات النموذج (Augmented Dickey-Fuller unit root test):

	Augmented Dickey-Fuller unit root test					
	GDP		EXPO		INVS	
	level	1st Difference	level	1st Difference	level	2ed Difference
ADF Test Statistic	-0.66	-4.41**	0.72	-6.016***	-2.71	-4.59**

***% معنوي عند مستوى معنوية 1%

**% معنوي عند مستوى معنوية 5%

*% معنوي عند مستوى معنوية 10%

عند حساب ADF عند المستوى الأول (level)، فإن معظم السلاسل الزمنية لا تتصف بالسكون (GDP, INVS و EXPO)، و لكن بعد اخذ الفرق الأول للسلسلة الزمنية بالنسبة

لكل (EXPO, GDP) و الفرق الثاني بالنسبة ل INVS فقد أصبح الوضع أفضل حالا فحسب اختبار ADF أصبحت كل السلاسل الزمنية تتصف بالسكون عند مستوى معنوية 5%.

تقدير دالة الانحدار للنموذج:

بالاعتماد علي منهجية المربعات الصغرى OLS.

$$\log GDP = 5.65 + 0.15 \log EXPO + 0.041 \log INVST \dots (1)$$

$$T = (18.44) \quad (2.63) \quad (2.30)$$

$$Prob = (0.000) \quad (0.03) \quad (0.053)$$

R-squared	0.85
Adjusted R-squared	0.81

نلاحظ أن المتغيرات المستقلة (الصادرات و الاستثمار) فسرت المتغيرات التابعة بنسبة 85% بالاعتماد على R-squared. من المتغير التابع (النمو الاقتصادي GDP).

دراسة أثر الاستثمار على حجم الصادرات:

$$\log EXPO = 5.25 + 0.22 \log INVST \dots (2)$$

Variable	Coefficient	t-Statistic	Prob.
C	5.25	12.44	0.0000
INVST	0.22	2.88	0.02

R-squared= 0.51

R-squared يعبر على أن المتغير المستقل INVST فسرت ما نسبته 51% فقط من المتغير التابع EXPO.

نتائج اختبار الفرضية الأولى: يوجد أثر لحجم الصادرات السلعية على النمو الاقتصادي.

H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% لحجم الصادرات السلعية على النمو الاقتصادي .

H_1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% لحجم الصادرات السلعية على النمو الاقتصادي.

من خلال المعادلة (1) نلاحظ أن قيمة T بلغت (2.63) عند مستوى معنوية (prob=0.03) أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) مما يقتضي قبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد أثر لحجم الصادرات على النمو الاقتصادي و رفض الفرضية العدمية، و حسب إشارة $b_1 > 0$ فإن العلاقة بين الصادرات و النمو الاقتصادي موجبة.

نتائج اختبار الفرضية الثانية: يوجد أثر لحجم الاستثمار على النمو الاقتصادي.

H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% لحجم الاستثمار على النمو الاقتصادي.

H_1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% لحجم الاستثمار على النمو الاقتصادي.

من خلال المعادلة (1) نلاحظ أن قيمة T بلغت (2.30) عند مستوى معنوية (prob= 0.053) أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، مما يشير إلى قبول الفرضية العدمية التي تنص على أنه لا يوجد أثر لحجم الاستثمار على النمو الاقتصادي.

نتائج اختبار الفرضية الثالثة: يوجد أثر لحجم الاستثمار على الصادرات.

H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% لحجم الاستثمار على الصادرات.
 H_1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% لحجم الاستثمار على الصادرات.
 من خلال المعادلة (2) نلاحظ أن قيمة T بلغت (2.88) عند مستوى معنوية (prob=0.02) أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) و بالتالي يتم رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة، و حسب إشارة $b_1 > 0$ فإنه يوجد أثر موجب للاستثمار المحلي على نمو الصادرات.
 سعت هذه الدراسة إلى تقدير و تحليل أثر الصادرات و الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر و ذلك من خلال استعراض و تقديم الدراسات السابقة التي تناولت تقدير مختلف المتغيرات الاقتصادية على النمو، و في هذا البحث تم الاكتفاء بالصادرات السلعية و الاستثمار المحلي كمتغيرات مستقلة و ذلك بالاعتماد على نموذج قياسي لتقدير أثر الصادرات على النمو.

النتائج:

من خلال نتائج الدراسة تم التوصل إلى الاستنتاجات التالية:

1- وجود أثر للصادرات السلعية على النمو الاقتصادي: أظهرت الدراسة معنوية الصادرات أي أثبتت تأثيرها في الناتج المحلي الإجمالي و يفسر ذلك بأن الصادرات تعمل على تحفيز الطلب وتشجيع المدخرات في قطاع الصادرات والقطاع الحكومي، عبر عوائد ضرائب الصادرات، وبالتالي تراكم التكوين الرأسمالي ومن ثم تحفيز النمو الاقتصادي.

بالإضافة إلى إشارة β_1 الموجبة و التي تدل على مرونة الصادرات السلعية للجزائر $\frac{\partial GDP}{\partial EXP} > 0$ و هذا ما يتطابق مع النظرية الاقتصادية حيث أن التوقعات المسبقة تشير إلى أن أثر الصادرات وأثر الاستثمار على النمو الاقتصادي يجب أن يكون موجبا (أي أن مرونة كل واحد منهما أكبر من الصفر).

$$\frac{\partial GDP}{\partial EXP} > 0, \frac{\partial GDP}{\partial INVES} > 0$$

2- أظهرت الدراسة عدم معنوية الاستثمار المحلي في تفسير النمو الاقتصادي (ممثلاً بالناتج المحلي الإجمالي)، بما يعني أنه لا يوجد أثر للاستثمار المحلي في الجزائر على النمو الاقتصادي و ذلك بسبب كون معظم الاستثمارات في الجزائر غير منتجة إضافة إلى محدوديتها إذ أن أغلبها في قطاع الأشغال العمومية و البنى التحتية، بالإضافة إلى تمهيش و تقزيم دور القطاع الخاص.

3- كما خلصت الدراسة إلى أنه يوجد أثر للاستثمار على الصادرات إذ أثبت الاستثمار معنويته في تفسير النمو في الصادرات السلعية، إذ أن زيادة الاستثمار تؤدي إلى زيادة الإنتاج و مما يساهم في تحقيق فوائض اقتصادية و بالتالي الانتقال إلى مرحلة اقتصاديات الحجم مما يساهم في النهوض بالمنتج الوطني و تحقيق الجودة و تعزيز التنافسية في السوق العالمية و هذا ما يؤدي إلى زيادة الأرباح من التجارة الخارجية و ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي و أخيراً تحقيق الهدف المنشود ألا و هو النمو الاقتصادي.

و بالرغم من أن نتائج الدراسة التطبيقية كانت مستخلصة من بيانات إحصائية و التي يمكن أن لا تكون على درجة كافية من الدقة و الموثوقية إلا أنه يمكن تقديم بعض التوصيات العامة التي من شأنها النهوض بقطاع الصادرات السلعية و تعزيز دورها في النمو الاقتصادي.

التوصيات:

وفقاً لما توصلت إليه هذه الدراسة يمكن تقديم بعض التوصيات التي يمكن أن يكون من أبرزها ما يلي:

1- تخفيض الاعتمادية على الصادرات النفطية من خلال زيادة الاهتمام و دعم القطاعات المنتجة التي من شأنها النهوض بالنمو الاقتصادي في الجزائر، و التركيز بشكل مكثف على الجوانب التكنولوجية و الخدمية خاصة السياحية منها كون الجزائر تتوفر على ثروة سياحية لا حصر لها.

2- التركيز على التدريب و التأهيل للكوادر الوطنية و الاستثمار في رأس المال البشري، و توسيع قاعدة التصدير و عدم التركيز على المنتجات الأولية، و إتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي لتعزيز دور الصادرات في النمو الاقتصادي و ذلك من خلال العمل على جلب الاستثمارات الأجنبية في القطاعات الحيوية مثل الخدمات و القطاعات المنتجة.

3- العمل على خلق مناخ تنافسي بين المؤسسات الاقتصادية المحلية من أجل النهوض بالمنتوج الوطني و رفع مستواه إلى مستوى المنتوج العالمي مما يعزز تنافسيته في السوق الدولي، و كذلك توجيه الاهتمام أكثر بالقطاعات التي لها ميزة نسبية مثل الفلاحة (نظرا لتوفر الجزائر على مساحة شاسعة الأمر الذي أدى إلى تنوع الأقاليم و بالتالي تعدد المحاصيل و المنتجات)، الصناعات الإستخراجية إذ أن الجزائر تمتلك أكبر احتياطي من الحديد في المغرب العربي بالإضافة إلى باقي المعادن الأخرى فوسفات و زنك...، و كذلك الصناعات التقليدية كون الجزائر تزخر بتراث غني، و كذا تظافر الجهود ضمن إستراتيجية وطنية لبناء اقتصاد غير نفطي تخفيض الاعتمادية على الصادرات النفطية من خلال زيادة الاهتمام و دعم القطاعات المنتجة التي من شأنها النهوض بالنمو الاقتصادي في الجزائر، و التركيز بشكل مكثف على الجوانب التكنولوجية و الخدمية خاصة السياحية منها كون الجزائر تتوفر على ثروة سياحية لا حصر لها.

4- إلا أنه لتحقيق الأهداف المرجوة لا يكفي الاعتماد على الاستثمار المحلي فقط لترقية الصادرات السلعية بل إن الأمر يستدعي تظافر مجموعة من العوامل الاقتصادية بالإضافة إلى الاهتمام الكافي من طرف أصحاب القرار الاقتصادي بالقطاعات المنتجة التي من شأنها النهوض بعملية التصدير بالشكل الكافي الذي يسمح بتحقيق النمو الذي يسمح للجزائر بالارتقاء إلى مصاف الدول المتقدمة اقتصاديا.

المراجع:

- 1- د. عابد بن عابد العبدلي، تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية: دراسة تحليلية قياسية، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، السنة التاسعة، العدد 27، 1426هـ/2005م، ص ص 15-16.
- 2- عابد بن عابد العبدلي. مرجع سابق، ص 17.
- 3- نفس المرجع، ص 17.
- 4- د. فريد النجار، تسويق الصادرات العربية: آليات تفعيل التسويق الدولي و مناطق التجارة الحرة العربية، دار قباء للطباعة و النشر، القاهرة، مصر، سنة 2002، ص 15.
- 5- محمد عبد الله بن ابراهيم الشعلان، دراسة التوافق في الصادرات و الواردات بين الأردن و البلدان العربية المجاورة، رسالة ماجستير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن، 1999.
- 6- و صاف سعدي. تنمية الصادرات و النمو في الجزائر: الواقع و التحديات، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 1، 2002.
- 7- محمد مسلم الخاني. الصادرات الوطنية و دورها في التنمية الاقتصادية، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة القاهرة، مصر، 1999.
- 8- الديوان الوطني للإحصاءات ONS
- 9- دحلل بوبكر، ترقية الصادرات خارج مجال الحروقات، رسالة ليسانس، غير منشورة، المدرسة الوطنية للإدارة، الجزائر، 2003، ص 36.
- 10- دحلل بوبكر، ترقية الصادرات خارج مجال الحروقات، مصدر سابق، ص 37.
- 11- دحلل بوبكر، ترقية الصادرات خارج مجال الحروقات، مصدر سابق، ص 37.
- 12- شريفة بوالشعور، فتحة حمراء. ترقية الصادرات خارج مجال الحروقات، رسالة ليسانس، غير منشورة، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2009، ص 68.